مسالك الفتوى وعلاقتها بالاجتهاد الفقهي المعاصر عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور

The approaches of advisory opinions fatwa and its relationship with jurisprudence adapted by the scholar mohamed tahar iben achour



عشير جيلالي[1]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، d.achir@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال: 23 / 11 /2025 تاريخ القبول: 16 / 05 /2026 تاريخ النشر: 22 / 05 /2026

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معالجة إحدى جوانب الابتكار عند الشيخ العلامة محمد الطاهر ابن عاشور في عملية الاجتهاد الفقهي المعاصر عند ممارسته للفتوى، وذلك من خلال معرفة مسالك الفتوى وعلاقتها بالاجتهاد الفقهي المعاصر، حيث تم عرض وتصنيف فتاوى الشيخ بحسب مراحل الإفتاء مبرزا بعض مواقف الشيخ لبعض القضايا التي عاصرها، كما تم التطرق إلى أسلوبه وطريقته في إصدار الفتوى من خلال المسالك التي سار عليها ومنهجه في عرض الأقوال ومناقشتها وطريقة الترجيح بينها وفق الأصول الصحيحة، سواء في اللغة أو الفقه أو السنة أو القراءات، مما يدل على قوته العلمية. وكان من نتائج البحث أن الشيخ سلك منهجا قائمُ على الاعتدال والمرونة واعتبار المتغيرات والتطورات في سَبكِ فتاويه وفق ما تقتضيه مقاصد الشريعة، كما أن منهجه تميز في عرض الأقوال بالتدقيق والتمحيص ومناقشته لها بالموضوعية والخلو من التجريح، كما تميز منهجه بالاستقلال الفكري والتحرر من التعصب المذهبي.

الكلمات المفتاحية: الفتوى؛ الاجتهاد الفقهي؛ مقاصد الشريعة؛ الطاهر ابن عاشور.

Abstract:

This research paper explores the innovative jurisprudential method developed by the distinguished scholar Mohamed Tahar Ibn Achour. Central to his approach is the emphasis on aligning fatwa issuance with the higher objectives of Sharia (maqasid al-sharia), advocating for a jurisprudence that supports the moral and civilizational renaissance of the Muslim nation. The study highlights the principles and methodologies he applied to produce accurate, balanced, and contextually relevant legal judgments. Furthermore, the paper examines Ibn Achour's engagement with modern issues, shedding light on his ability to critically assess varying perspectives and adopt the most appropriate stance. His mastery of language, interpretation. In conclusion, the research demonstrates that Ibn Achour's jurisprudential approach is marked by clarity, tolerance, objectivity, and respect for differing opinions—free from defamation or verbal aggression. His legacy offers valuable guidance for contemporary scholars seeking to develop a modern, ethical, and purpose-driven Islamic legal framework.
Keywords: fatwa, jurisprudential jurisprudence, objectives of Sharia, Al-Taher Ibn Ashour

1- المؤلف المرسل: عشير جيلالي، **الإيميل:** authora.s@mail.com

مقدمة :

تعتبر الفتوى من أشرف ما يقوم به المتصدّرون لها من جهة، ومن أخطر المهام الموكلة إليهم من جهة أخرى، إذ هي تبليغ الحكم الشرعي عن الله تعالى وتوقيعه نيابة عنه على مراده ومقصده، ولا يخوض غمارها إلا من جمع شروط الاجتهاد المتفق عليها بين علماء الأصول، حتى يُتصف بالمجتهد، وهذا ملحظ دقيق في شخص الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور التونسي المعدود من المجتهدين المعاصرين، إذ لا يخفى على أحد جهوده الكبيرة في خدمة الشريعة الإسلامية في أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، كلياتها وجزئياتها.

وفي إطار التجديد الذي نادى إليه الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في مختلف المجالات والميادين التي تساهم في النهضة بالأمة وتقديم الأفضل للإنسانية، انطلاقا من النزعة الانفتاحية والحضارية التي امتاز بها، تمثل بصفة خاصة في مجال الاجتهاد الفقهي المعاصر، والذي يعد من ابتكارات الشيخ في استحداث مسالك اجتهادية للفتوى فيما يُعرض عليه من قضايا ومستجدات عصره، وقد ساعده في ذلك نظريته المبتكرة في مقاصد الشريعة الإسلامية ورفضه للتقليد والاتباع المفرط، متأثرا بمعاصريه الذين آمنوا بالإصلاح الديني والتربوي.

فهذا النموذج من الشخصيات كانت محل اهتمام للباحثين، سواء من أهل بلده أو من غيرهم، على أن أغلبهم تصدر لدراسة فتاويه بشكل خاص، جمعا وتحليلا، كونها اتسمت بالتنوع والشمول لمختلف أبواب الفقه، اتصفت بالتجديد في طريقة المعالجة للمشكلات المستحدثة، ولذلك نحاول في هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

ما هي مسالك الفتوى عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وعلاقتها بالاجتهاد الفقهي المعاصر؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال وصف فتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، والمنهج التحليلي، من خلال تحليل فتاويه ومسالك الفتوى التي اعتمدها.

1. دراسة وصفية لفتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور

إن تناول موضوع فتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ليس مجرد ترف فكري، بل يحتاج إلى تحليل علمي دقيق من خلال عرض فتاويه ومراحل تطورها تاريخيا وموضوعيا، ثم أهم التحديات التي واجهت الشيخ من خلال العوامل المختلفة التي أثّرت على شخصيته من جهة، وفتاويه التي عالج بها مستجدات عصره من جهة أخرى.

1.1 وصف عام للفتوى عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور

المتتبع لفتاوى الشيخ ابن عاشور في مختلف المجالات يظهر له جليا أن أهليته للفتوى لا شك فيها، نظرا لمكانته العلمية وشهادة العلماء لشخصه. وقد مرّت عملية الإفتاء في حياة الشيخ بمرحلتين([1]):

1.1.1 مرحلة عملية الفتوى التطوعية

حيث بدأت بنشر فتويين له على صفحات مجلة المنار، وكانت المرة الأولى من مراحل الإفتاء لدى الشيخ، ناصر فيهما الشيخ محمد عبده حول لبس قلنسوة([2]) أهل الكتاب وحلّيّة طعامهم وذلك سنة 1903م، أما الثانية كانت في تونس تتعلق بفتوى حكم زكاة الأوراق المالية، حيث نُشرت في جريدة الوزير التونسية وذلك سنة 1920، إضافة إلى توليه مهمة الإرشاد لأمته وحل إشكالاتهم واستفساراتهم، وهذا كان قبل تعيينه في هذا المنصب وحتى بعد تقاعده.

2.1.1 مرحلة عملية الفتوى الرسمية

هذه المرحلة جعلت الشيخ يتبوء منصب الإفتاء في الدولة بشكل رسمي بداية من سنة 1923م، مخالفا فيه الطريقة التقليدية التي عهدها جل مشايخ الزيتونة، فلم تقتصر إجاباته على ما توجهه إليه المحاكم الشرعية أو بعض الأشخاص، بل كان يسعى لنشرها بمختلف الوسائل المتاحة حتى تعُم الفائدة منها في تبليغ أحكام الحلال والحرام في ظل انتشار الجهل، ولكن بعد انتشار المجلات والصحف وتوليه منصب المفتي الرسمي بلغت فتاويه ذروتها وكان ذلك بعد سنة 1935م، ثم عرفت تراجعا مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية التي نتج عنها أزمة في الورق وتقلص لعدد الصحف. وفي صدد توليه لمنصب مشيخة جامع الزيتونة نشر فتواه المتعلقة بمسألة ثبوت الهلال بالحساب الفلكي، وكان ذلك في المجلس الأعلى بالجزائر أياما قليلة قبل وفاته([3]).

والملاحظ في حياة الشيخ العلمية أنها امتدت طيلة سبعين سنة وهو يمارس الفتوى إلى غاية وفاته رحمه الله تعالى، انطلاقا من واجبه الديني تجاه أمته وخدمتها بما حباه الله تعالى عليه من سعة علم وتبحره في شتى الفنون، لدرجة شيوع فتاويه في داخل تونس وخارجها كالجزائر وليبيا ومصر وغيرها، ما جعله يحتل الصدارة بين المفتيين الرسميين بتونس في عصره([4]).

وفي هذه المرحلة نجد أن الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وقعت له بعض المواقف الحساسة([5])، نذكر منها:

1.2.1.1 محنة التجنيس: مما لا شك فيه أن سياسة المستعمر الفرنسي الخبيثة تعمل على تشويه وتدنيس كل من يخالفها ممن لهم صيت في المجتمع وقوة تغيير وتوجيه نحو مغايرة سياسات الاحتلال الفرنسي، فعملت هذه الأخيرة على إصدار فتوى مكذوبة عام 1933م صادرة عن المجلس الشرعي الإسلامي الذي

كان ابن عاشور رئيسا له آنذاك، مفادها تمتّع المتجنس بالجنسية الفرنسية بحقوق المسلمين وعدم خروجه عن دائرتهم، خلافا لما أفتى به الطاهر ابن عاشور وأعضاء المجلسين الشرعيين الحنفي والمالكي، حيث اتهم بمقتضاها بموالاته المستعمر وشكك في نزاهته ووطنيته ودينه، حيث:«إن محنة الشيخ ابن عاشور لم تكن نوع من الأذى الجسماني المعهود والذي قد يزول بزوال سببه، بل كانت تهمة أخطر من ذلك بالرغم من عدم وجود قاطعة تثبتها، فهي تهمة لوثت سمعته وشككت في دينه ووطنيته وجعلته في صعيد واحد مع المحبين للاستعمار الفرنسي المتواطئين معه، وحاشاه من ذلك»([6]).

وقد انتشرت هذه المغالطة في العديد من المناسبات([7]) دون التحقيق في مدى صحتها إلا بعد مجيء الباحث حمادي الساحلي، حيث أماط اللثام عن حقيقة ما نسب إلى الشيخ وكان ذلك سنة 1985م معلنا براءته بعدما سمحت له فرنسا بالاطلاع على الأرشيف التونسي الصادر في الثلاثينيات([8]).

2.2.1.1 الاعتصام بالحق ورفض الانقياد للسلطة: ويتجلى في الموقف المشهور الذي رفض فيه الشيخ إصدار فتوى لإباحة الفطر في نهار رمضان للعمال التونسيين بدعوى من الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة سنة 1961، والذي تمسك بحجة رفع مستوى الإنتاج الوطني، إلا أن الشيخ أفتى بما جاء في شرع الله بل أعلن قائلا بوجوب القضاء مع الكفارة لكل مفطر بغير عذر شرعي([9]).

2.1 مضامين فتاوى الطاهر ابن عاشور، مظانها وأهميتها

1.2.1 مضامين فتاوى الطاهر ابن عاشور ومظانها

من الشخصيات التي اعتنت بجمع فتاوى الشيخ نجد الدكتور السويسي من خلال مؤلفه (الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر هجري)، جمع فيه ثمانية وثمانين فتوى. ونجد أيضا الأستاذ بوزغيبة في مؤلفه (فتاوى الشيخ الإمام محمد

الطاهر ابن عاشور)، حيث أن الطبعة الأولى من مؤلفه تضمنت مائة وأربعة عشر فتوى، وبمائة فتوى في طبعته الثانية، حيث حذف بهذه الأخيرة الفتاوى المتعلقة بالتفسير وتأويل الحديث والعقيدة، وعشر ترجيحات استخرجها من مؤلفاته، إضافة لبعض الفتاوى المندرجة في موضوع واحد. ونجد أيضا الأستاذ محمد الطاهر الميساوي في مؤلفه (جمهرة مقالات الطاهر ابن عاشور)، حيث اهتم هو الآخر بجمع مقالات الشيخ والتي منها بعض الفتاوى، وقد استخرج أغلبها من الصحف والمجلات الصادرة بتونس وخارجها آنذاك.

وكان مجموع الفتاوى حسب التقيد الوارد في تعريف الإفتاء حوالي 92 فتوى، كما كانت له فتوى متعلقة بالأوقاف نشرتها له مجلة الهداية المصرية تقع في 30 صفحة، نشرها صاحب جمهرة مقالات الطاهر ابن عاشور، وأخرى تتعلق بفتوى حكم صلاة الشافعي خلف الحفني، ذكرها بلقاسم الغالي في كتابه: شيخ الجامع الأعظم([10]).

ويلاحظ في مجموع الفتاوى المدونة ما يلي:

- انتشار فتاوى الشيخ الطاهر ابن عاشور عبر مختلف الجرائد والمجلات داخر تونس وخارجها كمجلة المنار والهداية المصريتين، مع الإشارة إلى تكرار نشر بعضها واستمراره لسنوات في بعض الصحف كفتوى التعامل بالأوراق المالية، وفتوى مقدار زكاة الفطر بتحرير مقدار الصاع النبوي التي ظلت تنتشر في أواخر رمضان طيلة فترة توليه مشيخة الإسلام.
- تنوّع فتاوى الشيخ بين العبادات والمعاملات والعادات ونحوه، ويلاحظ أن باب العبادات كان له النصيب الأوفر من حيث عدد الفتاوى وبالأخص باب الزكاة.

- تنوعها من حيث الجدية والقدم بين المنصوص عليها في كتب الفقه، والمستحدثة الجديدة التي تتطلب استحضار الملكة الفقهية ودقة النظر لاستنباط الأحكام الشرعية.

وربما لو كانت وسائل الاتصال متوفرة مثلما عليه الحال لوصلت فتاويه إلى مجلدات، ويمكن تفسير قلتها مقارنة ببعض معاصريه، اشتغاله بمختلف الوظائف، حيث كان يؤدي الوظيفتين والثلاث في آن واحد فضلا عن اشتغاله بالتأليف، حيث تخطت مؤلفاته الأربعين، إضافة لما كان ينشط به في مختلف المجلات والصحف والدوريات التي قارب عددها العشرين([11]) داخل تونس وخارجها.

2.2.1 القيمة العلمية لفتاوى الشيخ الطاهر ابن عاشور وأهميتها العملية

إن الحديث عن القيمة العلمية لفتاوى الشيخ يستشف من خلال تظافر عدة مقومات، سواء في طبيعة القضايا المعالجة ومكانتها في عملية الاجتهاد الفقهي، وسواء في مواجهتها لتحديات الواقع الذي عاصره، وإمكانية تنزيلها وإلحاقها بما شابهها من نوازل لاحقة، فضلا عن المادة العلمية وطريقة صياغتها من حيث الشكل والمضمون، وتمثلت هذه الميزات في الآتي:

أ- أنها تعتبر بمثابة وثائق تاريخية خلال القرن الرابع عشر للهجرة تكشف عن حقائق وأحداث في مختلف الجوانب، التاريخية والسياسية والاجتماعية، تضمنت حلولا عملية باستنباطات رصينة متميزة، دلّت بوضوح بلوغ صاحبها مرتبة ومكانة عالية في الاجتهاد، وأثبتت بصدق تضلعه في الأصول والفروع، وفهمه الجيد لقضايا عصره([12]).

من ذلك فتوى حكم الإفطار في رمضان بالنسبة للعساكر التونسيين([13]) فكانت نقطة سجلت في إحدى مظالم فرنسا المتمثلة في التجنيد القسري لأبناء تونس كرها وبغيا، لمحاربة أعدائها في قضية لا تربطهم بوطنهم.

كما كشفت فتاوى المعاملات المصرفية وتصريف أوراق الديون([14]) وفتاوى استعمال وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف والمذياع ونحوها، جانبا من التغيرات الطارئة في هذا العصر عبرت في مجملها عن وعي التونسيين ومدى تمسكهم بأحكام الشريعة والاحتكام إليها فيما استجد لهم من حوادث.

ب- أن هذه الفتاوى صدرت من شخصية احتلت الصدارة في عصره، وتبوأت في طليعة المفتين الرسميين بتونس وأشهرهم، ومرجعا للمغرب الإسلامي والمشرق على حد سواء([15]) فهذا كفيل بإمدادها بقيمة علمية، إضافة إلى الصفة التجديدية في أحكامها وما انطوت عليه من حلول شرعية لنوازل فرضها الواقع بتغيراته الجذرية استدعت معالجتها بمقتضى قواعد الشريعة ومقاصدها، ما جعلها تكتسي سمات تغيب في فتاوى المقلد المحض، ولعل هذه الاستجابة من الشيخ الطاهر ابن عاشور في فتاويه لمقضيات عصره وإحاطته بالمستجدات وظروفها وملابساتها وجدت سبيلا لإجادة تنزيل الأحكام عليها والاستئناس بها في حل القضايا الطارئة.

3.1 التحديات الراهنة في عصر الشيخ الطاهر ابن عاشور وعوامل إثرائها لديه

1.3.1 تحديات الفتوى في عصر الطاهر ابن عاشور

عرفت صناعة الفتوى في عصر الشيخ الطاهر ابن عاشور صعوبات عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

- وجود الاحتلال الفرنسي وسياساته الهدامة للقضاء على هوية التونسيين عن طريق تضييق نطاق الفتوى من جهة، وأيضا محاولة استغلالها لخدمة مصالحه من جهة أخرى على غرار استغلاله فتاوى الأوقاف للاستيلاء على الأراضي، وفتوى توبة المتجنس تمهيدا لمشروع فرنسة التونسيين ونحوها([16]).
- شهود الفقه الإسلامي في فترة الاحتلال حضورا ضمن مؤسستي القضاء والإفتاء مما أثر في العلاقة بين التشريع الديني والتشريع الوضعي والذي قلّص فيه دور الفقيه والقاضي المالكي من ناحية، كما عرفت المؤسسة الفقهية ضغطا من طرف المحتل في سياقات متعددة من ناحية أخرى.
- انقسام مجلس الفتوى التونسي إلى المذهب المالكي والمذهب الحنفي، الأمر الذي نتج عنه جدل بينهما داخل حرم جامع الزيتونة وخارجه وصل إلى مناصب القضاء والفتوى، أين سارت في البداية تغليب المذهب الحنفي ثم الموازاة بين المذهبين.
- بقاء النظام العلماني المنتهج لسياسة البلاد بعد الحصول على الاستقلال وما يحمله من أفكار تحررية مناهضة ومناقضة لقواعد الشريعة الإسلامية مما فرض بعض القيود على المفتين الرسميين في الدولة.

وعليه، فإن الفترة الحرجة التي عايشها الشيخ الطاهر ابن عاشور بمرحلتيها (الاحتلال والاستقلال) عرفت تحديات كثيرة فرضت عليه السير وفق مبدأ رفض ما هو جديد خوفا من الانسلاخ عن ضوابط الشريعة الإسلامية، أو مبدأ الانفتاح والتماهي مع تطورات العصر بما يحقق مصلحة المسلمين ومقاصد الشريعة الإسلامية، وقد حاول تخطّيها وتذليل صعابها بموقف الوسطية والاعتدال في بناء الأحكام([17]).

2.3.1 عوامل إثراء فتاوى الشيخ الطاهر ابن عاشور

الحديث عن عوامل إثراء الفتوى عند الشيخ الطاهر ابن عاشور التي ساهمت في نبوغ شخصيته وتكوينها، الأمر الذي أهله لتقديم فتاوى ذات قيمة علمية في عصره رغم التحديات والعوائق السائدة آنذاك، ويمكن حصرها في أربعة عوامل([18]):

1.2.3.1 العامل التاريخي والسياسي

إن الأحداث التي عايشها الشيخ الطاهر ابن عاشور في فترة الاحتلال الفرنسي وبعده قد صقلت لديه لفيفا من الرؤى انطبعت في نفسه وحفزته إلى تبني مواقف إيجابية من قضايا عصره، اتسمت بالاستنارة والنزوع إلى التجديد([19])، فدعوته إلى الإصلاح والسعي لتحقيقه كانا نابعين من الرؤية التاريخية والحضارية الشاملة أدرك بمقتضاها التحولات العميقة... وهي تحولات وتغيرات اقتضتها الظروف، كما أكد هو نفسه، تفضي إلى تبدل في المفاهيم والذهنيات، وتطورا في الحاجات وتجددا في الأساليب([20]).

2.2.3.1 العامل الشخصي والأسري

إن العامل العائلي في تنشئة الشيخ الطاهر ابن عاشور كان له الأثر البالغ في تكوينه وتوجهيه علميا، دينيا، أخلاقيا وفكريا، وذلك نابع من عراقة أسرته وجديتها في طلب العلم، إضافة لتنشئته في كنف جده لأمه والذي خصه برعاية وعناية شديدتين([21])، واهتمام والده به أيضا كان أملا منه أن يكون خلفا لجده ووريثه في العلم والنبوغ، كما صرح هو بنفسه كما جاء في كتابه (أليس الصبح بقريب)([22]).

3.2.3.1 عامل النشأة العلمية

يظهر هذا العامل في تخرج الشيخ الطاهر ابن عاشور من جامع الزيتونة بمختلف المعارف والعلوم طيلة سبعة سنوات، أثمرت تفوقا ونجاحا باهرا، ساعده على ذلك حرصه الشديد على طلب العلم وحب اطلاعه على أمهات الكتب وتميزه بالتحقيق والتمحيص، إضافة لفكره المتفتح على الحضارة الغربية نتيجة ما تلقاه من مبادئ اللغة الفرنسية في سن مبكرة، ما فتح له الباب واسعا لتولي مناصب علمية ذات مكانة على غرار منصب المفتي الأكبر، إضافة إلى تأثره بشيوخه وهو ما ظهر في توجهاته الإصلاحية وإنتاجه الفكري، وخير دليل مؤلفاته التي تنطق بآراء وأفكار كان لشيوخه فيها الأثر البالغ، ودعوته الإصلاحية التجديدية كانت تطبيقا عمليا وتجسيدا لفكر بعض مشايخه المنددين بالتجديد والتغيير.

4.2.3.1 العامل الوظيفي

إن مباشرة الشيخ الطاهر ابن عاشور لمختلف المناصب العلمية وما تحمله من أعباء تنظيمية، قد أكسب الشيخ خبرة واسعة وفهما سليما لواقع عصره ومتطلباته، فمزاولته لعملية التدريس طول حياته واحتكاكه بأهل العلم ساهم بشكل كبير في تنمية قدراته المعرفية، كذلك توليه عضوية لجنة فهرست الكتب بالجامع الأعظم هي الأخرى سمحت له بالوقوف على العديد من المخطوطات ومطالعتها([23])، الشيء الذي زاد من رصيده العلمي، كل هذا خول له بالتطلع لحاجات الأمة بصفة عامة والمجتمع التونسي بصفة خاصة، وسعيه الحثيث إلى تلبيتها فكريا ودينيا وعلميا. أما بخصوص القضاء فكان قد خَبَر به تطلعات المجتمع وحاجاته وما يعترضه من قضايا ومشاكل، فسعى إلى تطوير عملية الإفتاء بالاجتهاد الفقهي المعاصر والنظر لمقاصد الشريعة الإسلامية حتى يساير التحولات الطارئة وظروف الحياة المعاصرة([24]).

وعليه، فإن تظافر هذه العوامل ساهم في تنمية قدرات الشيخ الطاهر ابن عاشور الذهنية للنهل من مختلف العلوم بهمة عالية ونفس طويل، جعلت منه شخصية علمية فذة ومفتيا واعيا لمستجدات عصره وأحداثه، فالمطالع لمؤلفاته يشعر وكأنه أمام مجمع من العلماء ضم في صعيد واحد، فتجد المفسر والمحدث، اللغوي الأديب، والأصولي والفقيه، والمربي والمؤرخ، والفيلسوف والمنطقي، بل وحتى العالم بأمور الطب([25]).

2. أسلوب الشيخ الطاهر ابن عاشور وطريقته في إصدار الفتوى

إن دراسة أسلوب الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور يتطلب قراءة دقيقة لكل مؤلفاته المختلفة، حيث نجده يجمع بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية وغيرها، حتى أنك تجده في بعض المؤلفات وتَخَالُه أنه من العلماء المتقدمين لولا استعماله لبعض المصطلحات الحديثة، وبالرغم من ذلك فإنه كان على علم بأنه في عصر يحتاج إلى بسط للمصطلحات بما يفهمها أهل عصره، لذلك امتاز بأسلوب ممزوج بين البساطة والدقة بحسب الأحوال.

1.2 أسلوب الشيخ الطاهر ابن عاشور اللغوي

1.1.2 الحرص على وضوح العبارة ومواكبة لغة المستفتي

على الرغم من أن الشيخ الطاهر ابن عاشور صاحب مكانة علمية عالية بأساليب اللغة العربية وقواعدها إلا أن مسلكه في صياغة وتحرير فتاويه ينتهج في كل ذلك العبارة الواضحة والأسلوب الجلي المبسط الخالي من الغموض والكناية، وفي الغالب يركز على الدليل والبرهان بما يشعر القارئ ببذله جهدا في توصيل فكرته وإزالة حيرة المستفتي.

كما أنه في مواطن أخرى يستهل بعض فتاويه بعبارات السجع، بما يضفي على نص الفتوى جمالا ورونقا، كما فعل في جوابه عن حكم إلحاق الأوراق النقدية المستحدثة بأصناف الزكاة في جريان الربا من عدمه.

2.1.2 الاعتناء بمعاني الكلمات اللغوية والاصطلاحية

مثل ما فعل في تعريفه لمصطلحي البدعة والمحدث في اللغة والاصطلاح، وإيراده أيضا معنى بعض المصطلحات الأصولية، مثل ما فعل في مصطلح المكروه والعلة ونحوهما، وبسطه في ماهية ما يعرف بـ(البانكة)، وبتذاكرها إثر جوابه عن حكم زكاتها([26])، باعتبارها من الألفاظ والعبارات الحديثة التي تحتاج إلى بيان.

3.1.2 استخدام بعض الألفاظ التونسية المتداولة

وكان الهدف من ذلك لتوضيح الفتوى، على نحو ما فعل في أسماء الحبوب المعروفة باللهجة التونسية كشعير النبي والدرع وهو (الذرة والبشنة) في فتوى زكاة الحبوب والثمار، وعلى نحو ما فعل أيضا في الألفاظ المستخدمة لديهم في المكيال كالوبية والقلبة والديقة ونحوها، وجوابه عن فتوى حصة الخمّاس([27]).

4.1.2 استعمال الشواهد الشعرية والأمثال شعبية

فكان الشيخ الطاهر ابن عاشور يستعمل هذا الأسلوب إما على سبيل الاستئناس أو استيفاءا للبيان، ما يفسر اعتناؤه الكبير بالشعر ودواوينه، ومما استشهد به من الأمثال قوله: «إذا استنسر البغاث أفسد في الأرض وعاث»([28]) إثر تنبيهه على خطورة تصدي الفتوى من ليس غير أهلا لها، لما يفضي من الفساد العظيم.

وساق من الشعر قول مالك بن أنس في إثبات ترادف لفظي البدعة والمحدث قائلا([29]):

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع

5.1.2 توظيف القواعد اللغوية والنحوية في كلامه

فمن البديهي أننا نجد في ثنايا فتاوى الشيخ الطاهر ابن عاشور الأساليب اللغوية لأجل الشرح والتبسيط تارة، وتارة أخرى لإثبات وجه الشاهد من الدليل محل المسألة، من ذلك جوابه عن حكم قراءة القرآن مع الإخلال بأحكام التلاوة؟ على أن مراعاة أنواع الوقف ومواطنه من لازم وجائز وممنوع هو من اصطلاح أهل الفن من القراء، موضحا أن المراد باللزوم والوجوب، الوجوب الصناعي عند أهل الصنعة كقول النحاة (رفع الفاعل واجب) لا الوجوب في المعنى الأصولي([30]).

2.2 طريقة الشيخ الطاهر ابن عاشور في إصدار الفتوى وإجابة المستفتين

المقصود بطريقته في إصدار الفتوى أسلوب عرضها شكليا، بمعنى أن المادة الموضوعية محل الاستفتاء قد تتغير بحسب علم المستفتي وحاجته للتفصيل والبيان في القضية المراد حكم الشارع فيها، ومن الناحية العملية نجدها تتخذ أنماطا مختلفة من خلال النواحي التالية:

1.2.2 من ناحية الإلمام بالجواب

من خلال تتبع فتاوى الشيخ الطاهر ابن عاشور نجده يعتني بشكل دقيق في إجاباته بأن تكون جامعة مانعة، قوية ومعبّرة عن مقتضى سؤال المسألة موضحة لحكمه، معتمدا من خلال كل ذلك في الاستدلال من الأدلة النقلية

والعقلية مع الشرح والتبسيط والتعليل والتمثيل، ناهيك عن حسن ترتيب الإجابة وتقسيمها بحسب الحال.

ولمسنا في بعض فتاويه الاسترسال بإيراد أحكام إضافية في غير ما سُئل عنه لزيادة فائدة، مثل ما فعل مسألة حكم الخروج عن المذهب([31]).

2.2.2 من ناحية مورد الفتوى ومصدرها

يلاحظ أن الشيخ الطاهر ابن عاشور قد يشرع في الإجابة عن الفتوى مباشرة، في المقابل قد يفتتح الفتوى بالإشارة إلى موضوع الاستفتاء مع استحضار الإشكال باختصار، وتارة يشير إلى مصدر الفتوى وموردها بذكر عدد المجلة أو الجريدة وتواريخها التي تولت نشره، أو بيان حال المستفتي ومنطقته، وفي ذلك زيادة فائدة تمكن معرفة السائل على الجواب محل الإشكال واطلاع القارئين على مصدر الفتوى لمن يرغب في الرجوع إليها، كما أنه من جهة أخرى يشير في بعض الفتاوى إلى كثرة السائلين حول المسألة الواحدة للدلالة على أهميتها، مثل ما فعل في فتوى زكاة النقود والأوراق المالية، ومسألة قراءة القرآن في الجنائز([32]).

3.2.2 من ناحية مباشرة الفتوى والتقديم لها

من خلال هذه الطريقة نلمس أيا اعتماد الشيخ الطاهر ابن عاشور على مباشرة الإجابة من غير تمهيد في أغلب الأحوال، وبالتحديد إذا كانت المسألة لا تحتاج إلى وضوح وكثير بيان، مثل ما فعل في الفتاوى الخاصة بأحكام الصلاة، إلا أنه قد يستهلها بتوطئة يوضح فيه ماهية المسألة المستفتى فيها ومحترزاتها، وذلك قصد تسهيل الجواب وتجلية لمعناه، خاصة وأن فتاويه لا يطلع عليها المستفتي صاحب السؤال فقط، بل عوام الناس، مثل ما فعل في مسألة تذاكر البانكة، يفتتح الإجابة بالإشارة إلى أهمية الموضوع وحاجة المسلمين إلى معرفة

حكم الشرع فيها لكثرة ما ورد من استفتاءات بشأنها، ثم يبيّن قصد الخوض في إثبات حكمها حاجة لبيان ماهيتها.([33]).

4.2.2 من ناحية طول الإجابة واختصارها

الملاحظ في فتاوى الشيخ الطاهر ابن عاشور أنها تتخذ أحيانا طابع الاختصار والدقة، وتارة أخرى تأخذ طابع الإسهاب والتحليل، حيث أن هذا التنوع كان تبعا لتنوع الأسئلة الموجهة إليه.

فنجد له بعض الفتاوى يوردها في سطر أو سطرين أو أكثر بقليل كجوابه عن مسألة طرح ديون الفلاحة قبل دفع الزكاة([34]).

كما نجد في المقابل فتاوى يوردها في صفحة كاملة، على نحو ما فعل في مسألة التنفل بعد صلاة الفريضة، وفي بعض الأحيان يستطرد في صفحات قد تفوق العشرصفحات، كمسألة ثبوت هلال رمضان بوسائل الاتصال الحديثة آنذاك كالهاتف أو المذياع([35]).

ومعيار الإيجاز والطول راجع إلى طبيعة المستفتي وحاجته إلى هذا أو ذاك، فما كان حكمه موجودا لكنه محل خلاف بين الفقهاء فيجتهد الشيخ في اختيار قول على قول آخر وترجيحه على غيره بما قوي لديه من أدلة، وما كان حكمه مدونا إلا أنه غير موف بالغرض، فإنه يكون بحاجة إلى نظر جديد وبحث دقيق...وهكذا في أغلب المسائل([36]).

إضافة إلى ذلك قد نجد ارتباطا واضحا بين المسألة محل الفتوى والمكانة العلمية للمستفتي، وأسلوبه في طرح إشكاله، فإن علم المفتي بالمستوى العلمي للمستفتي أجابه بقدر علمه وعمق استفتائه، بتأصيل حكم المسألة وتفصيل أدلتها خلافا للعامي الذي لا يسعه إلا معرفة الحكم الشرعي، وهذا ما لمسناه في مسألة

حكم قراءة القرآن الكريم في المذياع، حيث لوحظ من السائل قدرا عاليا من المعرفة والاطلاع الواسع على الأحكام الشرعية ما يلتمس إجابة شاملة جامعة لعناصر الموضوع ([37]).

ولا يفهم من الاختصار الذي كان يعمد إليه الشيخ في إصدار فتاويه ذلك المخل بالمعنى، لأن معظم إجاباته كانت جامعة وشاملة لمحتوى السؤال مستوفيا لجميع عناصره.

ويمكن تبرير طريقة الاختصار في بعض فتاويه للأسباب التالية:

- أنه يقتصر على بيان الحكم الشرعي من غير تفصيل لا في المسألة ولا في أدلتها، تجنبا للتطويل، مثل ما فعل مسألة تحقيق تقدير نصاب الذهب والفضة، حيث أنه صرح بنفسه:«... ولما كان جوابه بالتفصيل يخرج بنا إلى التطويل، فلنبين له باختصار ما يزيح إشكاله»([38]).
- إذا كان قد تعرض للمسألة المستفتى فيها من قبل، فيعرض عن التفصيل ويكتفي بالإجابة المختصرة، بأن يحيل المستفتي لموضع نشرها تجنبا للتكرار، مثل ما فعل في نهاية الفتوى عن حكم صلاة الأربعاء السوداء، حيث أشار إلى مقال نشره في المجلة الزيتونية يخص الموضوع نفسه([39]).

5.2.2 من ناحية توثيق نسبة الفتوى إليه

يعتبر توثيق الفتوى من آداب المفتي المنصوص عليها في كتب الأصوليين، بها يأمن المستفتي أخذه الفتوى من أهلها، جاء في العقد التليد عن المفتي: «... ويختم جوابه كما قال الصيمري بقوله: والله أعلم، أو بالله التوفيق، ويكتب بعده: كتبه أو قاله فلان بن فلان الفلاني، فينتسب إلى ما يعرف به من

قبيلة أو بلد أو صفة أو غير ذلك ثم إلى مذهبه، فإن كان مشهورا بالاسم فلا بأس بالاقتصار عليه»([40]).

وبخصوص الشيخ الطاهر ابن عاشور نجده أحيانا يعتني بتوثيق اسمه في بعض فتاويه بشكل واضح، وفي أحوال أخرى يهمله مثل ما فعل في فتاوى الزكاة التي لم يرد توثيقا لاسمه باستثناء أربع فتاوى من مجموع خمسة وعشرين فتوى في باب الزكاة.

وقد أخذ توثيق اسمه ثلاثة أشكال كالتالي:

- ذكر اسمه وتاريخ كتابة فتواه، مثل فتوى الصاع النبوي:« أفتيت بذلك، وأنا محمد الطاهر ابن عاشور شيخ الإسلام المالكي في 19 شوال 1355هـ 02 جانفي 1937م، وهو المعتمد في الغالب ».
- الإشارة إلى تاريخ الفتوى فقط، كقوله في فتوى ثبوت رمضان بالهاتف أو المذياع :« حرره في 14 شعبان 1355هـ 30 أكتوبر 1936م ».
- الاقتصار على ذكر الحروف الأولى من اسمه وتاريخ إصداره للفتوى، كصنيعه في فتوى زكاة تذاكر البانكة، قال في نهايتها: « حرره م ط ع: جمادى الأولى 1349هـ ».

ويبدو أن الاستفسار الوارد هنا، ما سبّب عدم توقيعه على عدد من الفتاوى، ومن المعلوم عند الأصوليين أن اعتماد الفتوى والعمل بها مرهون بمصدرها ومدى تحري المفتي المؤهل، وإخفاء الفتوى مما يردها ويجعلها في حيّز عدم الاعتبار بالنظر لهذه القاعدة.

وقد أشار الأستاذ السويسي التونسي إلى هذه الظاهرة بشكل عام، وبالخصوص عند الشيخ الطاهر ابن عاشور مستفسرا عن الداعي إلى عدم

التوثيق، على الرغم من مكانته العلمية وفقهه الواسع، وأورد احتمالات منها: الخوف من النقد، وهذا احتمال مستبعد لمن كان في مرتبة الشيخ الطاهر ابن عاشور، أو التقدير والاحترام للمفتين الرسميين ممن كانوا شيوخه بالزيتونة خصوصا فتاويه التي نشرها قبل تقلده مناصب الإفتاء([41]).

الخاتمة

من خلال هذا البحث نخلص إلى أن الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور من خلال دعوته للاجتهاد يكون قد رسم منهجا علميا للمفتين، قائما على نظرة شاملة ذات أبعاد وموازين واسعة تجسد على وجه الخصوص في نظريته المقاصدية التي رسمها كمرجع أساس للمجتهد الفقيه، وكانت فتاويه خير مترجم لهذا المنهج في الجانب الفقهي، بمعالم عبّرت عن شخصية فذة بلغت درجة رفيعة من العلم، وأسلوب دقيق رفيع المستوى، شامل ومتكامل، ارتسمت فيه شروط المفتي وآدابه.

وعليه يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها بما يلي:

- أن الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور يمثّل أحد أبرز الشخصيات العلمية البارزة في العصر الحديث، بشهادة أقرانه.
- أن فتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور تعتبر وثائق تاريخية لفترة تاريخية مهمة عرفت أحداثا تاريخية تكون مصدرا لمن يأتي بعده.
- تميز منهج الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في مسالك الفتوى الجمع بين التنظير العلمي والتطبيق العملي من خلال استجابته وتجسيده لدعوته إلى الاجتهاد، مع تحديد ملامح الاجتهاد الفقهي لديه باجتهادات مبناها النظر للواقع وتغيراته.
- أن الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور سلك منهجا يعتمد على الاعتدال والوسطية والمرونة، واعتبار المتغيرات والتطورات في صناعة فتاويه، وفق مقاصد الشريعة الإسلامية وروحها.

كما أنه يمكن تقديم بعض المقترحات في هذا الصدد بما يلي:

- الاهتمام بشخصية الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بتحقيق كل مخطوطاته ودراسة فتاويه نقدا وتحليلا.
- استخراج الجانب الأصولي في شخصية الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وأثره على عملية الاجتهاد الفقهي المعاصر.

المصادر والمراجع

الكتب:

1. بلقاسم الغالي، (1996)، شيخ الجامع الأعظم حياته وآثاره، الطبعة1، دار ابن حزم، لبنان.
2. الشاطبي، (1992)، الاعتصام، تحقيق: ليم بن عبد الهلالي، الطبعة1، دار ابن عفان، السعودية.
3. عارف عليمي، (2010)، التشريع والواقع عند الشيخ الطاهر ابن عاشور، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس
4. عبد الباسط العلوي، (2004)، العقد التليد في اختصار الدر النضيد، الطبعة1، مكتبة الثقافة الدينية.
5. محمد الحبيب ابن خوجة، (2008)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر ابن عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس.
6. محمد السويسي التوزري، (2019)، الشيخ العلامة محمد الطاهر ابن عاشور مفتي تونس الأشهر، دار سحنون للتوزيع والنشر، تونس.
7. محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، دار سحنون للتوزيع والنشر، تونس.
8. محمد الطاهر ابن عاشور، (1985)، أصول النظام الاجتماعي، الطبعة2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
9. محمد الطاهر ابن عاشور، (2006)، أليس الصبح بقريب، الطبعة1، دار السلام، مصر، دار سحنون، تونس.

10. محمد الطاهر ابن عاشور، (2004)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن خوجة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
11. محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، فتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الطبعة2، الدار المتوسطية للنشر، تونس.

الرسائل الجامعية

1. محمد حسين، (2003)، التنظير المقاصدي عند الطاهر ابن عاشور، رسالة دكتوراه، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر.
2. سهام ماتي، (2018)، الإفتاء عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، رسالة دكتوراه، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. الطاهر براهيمي، (2006)، أصول التفسير عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، رسالة ماجستير، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، الجزائر.

الهوامش والإحالات

[1] سهام ماتي، (2018)، الإفتاء عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، رسالة دكتوراه، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر

[2] القلنسوة كلمة مفردة جمعها قلاس وقلاسي وقلانس وقلانيس، غطاء للرأس مختلف الأنواع والأشكال. معجم اللغة العربية المعاصرة، (1855/3)

[3] محمد السويسي التوزري، (2019)، الشيخ العلامة محمد الطاهر ابن عاشور مفتي تونس الأشهر، دار سحنون للتوزيع والنشر، تونس، ص4

[4] محمد السويسي التوزري، (2019)، الشيخ العلامة محمد الطاهر ابن عاشور مفتي تونس الأشهر، المرجع السابق، ص 114
[5] محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، دار سحنون للتوزيع والنشر، تونس، ص190
[6] محمد السويسي التوزري، الشيخ العلامة محمد الطاهر ابن عاشور مفتي تونس الأشهر، المرجع السابق
[7] بلقاسم الغالي، (1996). شيخ الجامع الأعظم حياته وآثاره، الطبعة1، دار ابن حزم، لبنان
[8] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، فتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الطبعة2، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ص134
[9] بلقاسم الغالي، (1996). المرجع السابق، ص139
[10] بلقاسم الغالي، المرجع السابق، ص 133
[11] بلقاسم الغالي، (1996). المرجع السابق، ص71
[12] محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، المرجع السابق، ص 114
[13] محمد الحبيب ابن خوجة، (2008). شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر ابن عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، ص271
[14] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، فتاوى الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الطبعة2، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ص355
[15] محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، المرجع السابق، ص115
[16] محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، المرجع السابق، ص46
[17] عارف عليمي، (2010)، التشريع والواقع عند الشيخ الطاهر ابن عاشور، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس، ص129
[18] محمد حسين، (2003)، التنظير المقاصدي عند الطاهر ابن عاشور، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص29
[19] الطاهر براهيمي، (2006)، أصول التفسير عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، الجزائر، ص12
[20] محمد الطاهر ابن عاشور، (2004)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن خوجة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ص32

[21] بلقاسم الغالي، (1996). المرجع السابق، ص32
[22] محمد الطاهر ابن عاشور، (2006)، أليس الصبح بقريب، الطبعة1، دار السلام، مصر، دار سحنون، تونس، ص11
[23] محمد الحبيب ابن خوجة، (2008). المرجع السابق، ص22
[24] محمد حسين، (2003)، المرجع السابق، ص34
[25] محمد الطاهر ابن عاشور، (2004)، مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص16
[26] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص156
[27] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص171
[28] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص328
[29] الشاطبي، (1992). الاعتصام، تحقيق: ليم بن عبد الهلالي، الطبعة1، دار ابن عفان، السعودية، ص115
[30] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص38
[31] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص153
[32] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص200
[33] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص211
[34] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص173
[35] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص139
[36] محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، المرجع السابق، ص218
[37] محمد السويسي التوزري، (2009)، الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، المرجع السابق، ص240
[38] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص197
[39] محمد بن إبراهيم بوزغيبة، (2015)، المرجع السابق، ص125
[40] عبد الباسط العلوي، (2004). العقد التليد في اختصار الدر النضيد، الطبعة1، مكتبة الثقافة الدينية، ص200
[41] محمد السويسي التوزري، (2009)، المرجع السابق، ص29